جلسات الملتقى السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية بدورته السابعة

ناقشت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وتطوير نظم وأساليب التعرُّف على هوية المستفيد الحقيقي والإمتثال للعقوبات

أثارت جلسات الملتقى السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية، بعنوان «تعزيز فعالية دور القطاع الخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، الذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، وإتحاد بنوك مصر، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، موضوعات محورية على مدار ثلاثة أيام، أبرزها «الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، و«تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى القطاع المالي» وغيرها، فضلاً عن أوراق العمل والتعقيب عليها.

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

الجلسة الأولى

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، محاور عدة هي: أفضل الممارسات المتعلقة بالشراكة في ما بين السلطات الرقابية والقطاع المالي، وعوامل النجاح في الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وأهم التحدّيات المرتبطة بالشراكة ما بين القطاعين العام والخاص وسبل مواجهتها، ودور وظيفة الإلتزام في تعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

ترأس الجلسة هيثم ياسين، خبير رئيسي في مكافحة الفساد وغسل الأموال، المركز الإقليمي للدول العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تحدث فيها كل من: العميد موسى كرنيب، قائد جهاز أمن السفارات والإدارات والمؤسسات العامة، قوى الأمن الداخلي، لبنان، وراشد الغساني، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الرقابة والتنظيم، البنك المركزي العُماني، وعصام بركات، نائب المدير التنفيذي، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية.

الجلسة الثانية

«تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى القطاع المالي»

الجلسة الثانية

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى القطاع المالي»، محاور التقييم الوطني للمخاطر، والتقييم القطاعي، والتقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية.

ترأس الجلسة كميل باخو، مستشار أعمال، لبنان، وتحدث فيها كل من: عصام بركات، نائب المدير التنفيذي، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، ومحمد التكروري، نائب الرئيس/ضمان وتقييم المخاطر، البنك العربي، الأردن، وصفاء العشري، الرئيس الإقليمي لقطاع الإلتزام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنك أبو ظبي الأول، مصر.

حضور مصرفي ومالي مصري وعربي في جلسات العمل

ريشار ميخائيل

اليوم الثاني

ورقة عمل

«الخدمات الرقمية لإتحاد المصارف العربية المتعلقة بقوانين مكافحة غسل الاموال وإجراءات «إعرف عميلك» KYC وeKYC»

تحدث في ورقة العمل، ريشار ميخائيل، الرئيس التنفيذي، شركة PROPULSE، الإمارات العربية المتحدة، متناولاً «الخدمات الرقمية لإتحاد المصارف العربية المتعلقة بقوانين مكافحة غسل الاموال وإجراءات «إعرف عميلك» KYC وeKYC».

الجلسة الأولى

«التعاون والتكامل في ما بين وحدات التحريات المالية والسلطات الرقابية ومؤسسات القطاع الخاص»

الجلسة الأولى

تناولت الجلسة الأولى من اليوم الثاني للملتقى بعنوان «التعاون والتكامل في ما بين وحدات التحريات المالية والسلطات الرقابية ومؤسسات القطاع الخاص»، محاور أهم متطلبات جودة الإبلاغ عن العمليات المشتبه فيها، وأفضل الممارسات في شأن التغذية العكسية ورفع الوعي، وسيناريوهات العمليات غير العادية، وتدابير العناية الواجبة وعلاقتها بجودة الإبلاغ، والرقابة القائمة على المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسبل الحدّ منها.

ترأس الجلسة المستشار عمر فاروق، رئيس المكتب الفني/وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر. وتحدث فيها كل من: هشام سامي، المدير العام، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر، والدكتور هيثم ياسين، خبير رئيسي في مكافحة الفساد وغسل الأموال، المركز الإقليمي للدول العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبهجت صلاح، المدير العام، قطاع الرقابة الميدانية، البنك المركزي المصري، ومحمد عفيفي، رئيس قطاع الإلتزام، بنك مصر، مصر.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح والعميد موسى كرنيب خلال إفتتاح الملتقى

ورقة عمل

«العلاقة بين متطلبات الإلتزام وعناصر الإستدامة

تحدث في ورقة العمل، الدكتور أحمد فؤاد خليل، المدير العام، بنك مصر، متناولاً «العلاقة بين متطلبات الإلتزام وعناصر الإستدامة Correlation between Compliance - ESG & ESG (العلاقة بين الامتثال والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية).

د. أحمد فؤاد خليل

جانب من الحضور المتخصِّص في جلسات العمل

الجلسة الثانية

«تطوير نُظُم وأساليب التعرُّف على هوية المستفيد الحقيقي والإمتثال للعقوبات»

الجلسة الثانية

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «تطوير نُظُم وأساليب التعرُّف على هوية المستفيد الحقيقي والإمتثال للعقوبات»، محاور إلتزامات القطاع الخاص في تطبيق العقوبات المالية المستهدفة وأنماط التهرُّب من العقوبات، وأبرز المستجدات الدولية في شأن آليات التعرُّف على المستفيد الحقيقي وإنعكاساتها على الجهود الوطنية، وتحديات التعرُّف على المستفيد الحقيقي النهائي في المؤسسات المالية.

ترأس الجلسة حافظ أبو العزم، رئيس مجموعة الإلتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية، بنك القاهرة، مصر. وتحدَّث فيها كل من: عبد

الستار النجار، نائب المدير العام ، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، وإيهاب المصري، الرئيس التنفيذي لمجموعة الإلتزام والحوكمة، البنك الأهلي المصري، مصر، ومحمد درويش، رئيس البحوث والسياسات، المكتب التنفيذي للرقابة وحظر إنتشار التسلُّح، الإمارات العربية المتحدة، وكميل باخو، مستشار أعمال، لبنان.

الجلسة الثالثة

«تجارب عربية مقارنة في تعزيز الشراكة ما بين الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

الجلسة الثالثة

تناولت الجلسة الثالثة محور «تجارب عربية مقارنة في تعزيز الشراكة ما بين الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب». ترأس الجلسة عصام بركات، نائب المدير التنفيذي، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية. تحدث فيها كل من: راشد الغساني، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الرقابة والتنظيم ، البنك المركزي العُماني، ولطفي حشيشة، رئيس وحدة التحريات المالية التونسية، ووائل رفيق، المدير العام، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية.

كريم البنا

اليوم الثالث

ورقة عمل

«-معيار الإبلاغ المشترك CRS وتطبيقه المتوقع في المؤسسات المالية المصرية»

تحدث في ورقة العمل، كريم البنا، رئيس مجموعة الإلتزام الضريبي، بنك الكويت الوطني، الكويت، متناولاً «معيار الإبلاغ المشترك CRS وتطبيقه المتوقع في المؤسسات المالية المصرية -قانون الإجراءات الضريبية لتبادل المعلومات رقم 206/2020».

الجلسة الأولى

«أهم نُظُم الضبط الداخلي في المصارف»

الجلسة الأولى

تناولت الجلسة الأولى من اليوم الثالث للملتقى، محور «أهم نُظُم الضبط الداخلي في المصارف لضمان الإلتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب». ترأس الجلسة حازم عميرة، نائب المدير التنفيذي السابق، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية. وتحدث فيها كل من: كريم البنا، رئيس مجموعة الإلتزام الضريبي، بنك الكويت الوطني، الكويت، وبهجت صلاح، المدير العام، قطاع الرقابة الميدانية، البنك المركزي المصري، وخالد سابق، المدير العام، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر.

ورقة عمل

«إستخدام التكنولوجيا الحديثة في تحليل أنماط غسل الأموال»

تحدث في ورقة العمل، ريشار مخائيل، الرئيس التنفيذي، شركة PROPULSE، الإمارات العربية المتحدة، متناولاً «إستخدام التكنولوجيا الحديثة في تحليل أنماط غسل الأموال».

جلسة نقاش ختامية

«أبرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

جلسة نقاش ختامية

تناولت جلسة النقاش الختامية محور «أبرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأفضل الممارسات لمواجهتها». ترأس الجلسة عصام بركات، نائب المدير التنفيذي، وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب المصرية. وتحدث فيها كل من: إيهاب المصري، الرئيس التنفيذي لمجموعة الإلتزام والحوكمة، البنك المركزي المصري، مصر، وصفاء العشري، الرئيس الإقليمي لقطاع الإلتزام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنك أبو ظبي الاول، مصر، وريشار ميخائيل، الرئيس التنفيذي، شركة PROPULSE، الإمارات، وكميل باخو، مستشار أعمال، لبنان.

توصيات الملتقى السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية:

حثُّ المؤسسات المالية على إستخدام النظم التكنولوجية الحديثة في تحليل أنماط غسل الأموال

المشاركون الرئيسيون في الملتقى السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية

خلصت فعّاليات الملتقى السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية بعنوان «تعزيز فعالية دور القطاع الخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، على مدار ثلاثة أيام، في مدينة الغردقة، مصر، والذي نظّمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، وإتحاد بنوك مصر، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، إلى التوصيات التالية:

n دعوة كافة السلطات الرقابية ووحدات التحرّيات المالية وبقيّة الجهات الحكومية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى القيام بالمبادرات ووضع الإستراتيجيات اللازمة لتعزيز وجود حوار دائم منفتح مع القطاع الخاص، مع توفير الموارد البشرية المؤهلة لتفعيل هذا الحوار عملاً على الوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة.

n التأكد من وجود الإطار القانوني والرقابي الذي يكفل السرية المطلوبة، وحماية البيانات والمعلومات المتبادلة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، للتصدّي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

n دراسة مدى إمكانية إنشاء رابطة لمدراء الإلتزام بالمؤسسات المالية غير الأخلاقية، على غرار الرابطة المُنشأة لمدراء الإلتزام بالمصارف، بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية بهدف دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص المعنيين في هذا المجال.

n العمل على إصدار أوراق إسترشادية لمواجهة أيّة تحدّيات عملية تُواجه البنوك العاملة في مصر، بالتنسيق بين كل من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية والبنك المركزي المصري ورابطة مدراء الإلتزام.

n حثّ المؤسسات المالية على إستخدام النظم التكنولوجية الحديثة في تحليل أنماط غسل الأموال، ووضع سيناريوهات سليمة لإكتشاف العمليات غير العادية، مع النظر في تداول السيناريوهات المتعلقة ببعض المنتجات والخدمات التي تسعى المصارف إلى تقديمها، ولا سيما المتعلقة بتعزيز الشمول المالي.

n حثّ وحدات التحرّيات المالية على تعزيز وتطوير أساليب تقديم التغذية العكسية للمؤسسات المالية بهدف رفع جودة تقارير الإشتباه المقدمة من تلك المؤسسات.

n الإستفادة من التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

n دعوة الجهات المتعاونة في عقد هذا الملتقى والجهات المشاركة، إلى التنسيق والتعاون في تنفيذ هذه التوصيات، والإستمرار في عقد الملتقيات والقيام بالأنشطة التي تُسهم في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.